مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

زواج غير سعيد:العلاقات المدنية - العسكرية في عراق ما بعد صدام

كيف أعلن تنظيم "داعش" الحرب على العالم؟

كيف يمكن وضع تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") في موقف الهزيمة؟

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

السنة الرابعة

العدد ((١٤٣))

الاثنين : ١٥ / ٢ / ٢٠١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- العالم وخيارات هزيمة "داعش" | ٣

مقالات استراتيجية

- زواج غير سعيد:العلاقات المدنية - العسكرية في عراق ما بعد صدام | ٤
- كيف أعلن تنظيم "داعش" الحرب على العالم؟ | ١٢
- كيف يمكن وضع تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") في موقف الهزيمة؟ | ١٦

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي العيساوي

م.م. حوراء رشيد مهدي

هبة عباس محمد علي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العالم وخيارات هزيمة "داعش"

إن تشتت المواقف الدولية والإقليمية، وانشغال أطرافها بصراعات المصالح والنفوذ، واختلاف منطلقاتها في محاربة الإرهاب وتحديد جهاته، من شأنه إطالة عمر "داعش" والتنظيمات الإرهابية، ومنع هزيمتها في الوقت المناسب. أيها القارئ الكريم، في هذا العدد من إصدار (**العراق في مراكز الأبحاث العالمية**)، ستطلع على ثلاثة مقالات مهمة: المقال الأول (**زواج غير سعيد: العلاقات المدنية - العسكرية في عراق ما بعد صدام**)، للكاتبة الفرنسية (**فلورنس غاوب**)، نشره (**مركز كارنيغي للشرق الأوسط**)، سعت الباحثة من خلاله إلى بيان العلاقة المختلة بين المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣، والتي قادت إلى الانهيار المريع لأربعة فرق عسكرية مدججة أمام مئات من تنظيم "داعش" في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، في الوقت الذي تعاني المؤسسة العسكرية من فقدان الثقة والفساد وعدم القدرة على بناء علاقة جيدة مع السلطة التنفيذية، فضلا على سيادة منطق المحاصصة الطائفية والقومية الذي يتعارض مع هدف بناء جيش قوي فعال. وكل ذلك ترافق مع ظروف تشكيل الجيش العراقي الجديد في ظل تمرد متصاعد في الداخل، واحتلال أمريكي مرفوض شعبيا، ونظام تدريب مختلف، وسرعة اقتضتها الحاجة الملحة بعد حل الجيش السابق. وتؤكد الكاتبة في سياق مقالها على أن سياسات حكومة السيد المالكي أضعفت كثيرا دور المؤسسة العسكرية، وجعلتها غير فاعلة عندما حل وقت القتال ضد تنظيم "داعش".

المقال الثاني (**كيف أعلن تنظيم "داعش" الحرب على العالم**)، للكاتب (**وليام مكانتس**)، نشره (**معهد بروكينغز**) الأمريكي، والكاتب يريد أن يشير إلى حجم الخطر الإرهابي الذي يشكله تنظيم "داعش" على العالم من خلال ميزانيته المالية الكبيرة، وعملياته الدموية المدمرة، التي تطال أكثر من دولة. كما يطرح تصوراته عن سبل مواجهة التنظيم، فينتقد سياستي الاحتواء والتدمير له؛ لما لهما من مخاطر، ويرى أن سياسة التحالف الدولي القائمة على الاحتواء والتقدم التدريجي من الأطراف إلى المركز في غرب العراق وشرق سوريا سياسة جيدة وتحقق نتائج، ويرى أنه حتى عندما يتم تدمير التنظيم فإن من المتوقع أن تستمر بعض عملياته ضد أعدائه، لكنه لن يقوى على السيطرة على أراضٍ جديدة.

المقال الثالث (**كيف يمكن وضع تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في موقف الهزيمة؟**)، للكاتب (**روبرت سكيلز**)، نشرته (**مجلة الناشيونال ريفيو**)، بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وحاول كاتبه بيان تأثير حمى هزيمة "داعش" على حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ثم تطرق إلى متطلبات قيادة حملة دولية للقضاء على التنظيم في سوريا، والتي جعل من شروطها اشتراك قوات عسكرية لدولة سنية أو أكثر، وجرى التركيز على دور تركيا والأردن والعربية السعودية، ولا ينكر الكاتب في نهاية مقاله صعوبة هذه الحملة وحاجتها إلى وقت طويل لإنجازها؛ لأنه يرى أنه "لا يمكن للحملة هزيمة "داعش"، بل سيتحول إلى مجرد تنظيم لا يعرف قرارا، كل همه الصراع من أجل البقاء، لا أن يشكل إرهابا للغرب..".

العدد [١٤٣]

زواج غير سعيد: العلاقات المدنية - العسكرية في عراق ما بعد صدام

فلورنس غاوب: محلّلة بارزة في "معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية"
ترجمة: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
عرض وتلخيص وتحليل: م. م . علي مراد العبادي

كانت سيطرة تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") على الموصل في صيف العام ٢٠١٤، لحظة مفصلية بالنسبة إلى الجيش العراقي الذي شهد تفكّك فرقه الأربعة المدجّجة بالسلاح بشكلٍ سريع.

عرضت الباحثة موضوعا مهما جدا، خاصة عندما تناولت العلاقات المدنية العسكرية بتحديد أواصر وروابط نقاط الضعف والقوة بين المؤسسة المدنية والعسكرية، وكذلك مديات انجذاب المؤسسة العسكرية لتأثيرات المؤسسة المدنية وأسباب هذا الانجذاب (أي الدوافع وراء ذلك)، حيث استهلت الباحثة بالقول:

كانت سيطرة تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") على الموصل، في صيف العام ٢٠١٤، لحظة مفصلية بالنسبة إلى القادة المدنيين والعسكريين في العراق. ففي أعقابها، حمّل كل طرف الطرف الآخر مسؤولية التفكّك السريع لأربع فرق عسكرية مدجّجة بالسلاح. فقد اتّهم القادة العسكريون القادة المدنيين بالفشل في توفير التوجيه والتمويل الكافيَيْن، في حين اتّهم المدنيون نظراءهم العسكريين باستشراء الفساد في أوساطهم، وارتفاع معدلات التغيّب، وتدنّي معايير التدريب وضعف التماسك. كان كلا الطرفان على صواب، غير أن العلاقات المدنية-العسكرية المختلّة كانت السبب الرئيس لانهيار الجيش. فقد كانت أكثر السيطرة المدنية في يد رئيس الوزراء السابق، وأصبح الجيش مؤسّسة تعاني من تداخل الصلاحيات. وبدلاً من العمل على استحداث مسؤوليات الدفاع المشتركة، والتأسيس لتبادل متوازن للخبرة العسكرية والموارد المدنية، وتطبيق مبادئ المساءلة والجدارة، والحدّ من تدخّل الطرفين في شؤون بعضهما، ظهر نظام يقوم على شبه انعدام للثقة والتدخّل وأحياناً الإقصاء.

وبسبب خشية السلطة التنفيذية من ظهور تحدّيات سياسية من جانب سلك الضباط، سعت إلى فرض سيطرتها الصارمة على الجيش. لتحقيق ذلك، لجأ رئيس الوزراء السابق السيد المالكي إلى اغتنام الحاجة إلى تأكيد السيطرة المدنية الفعّالة لكي يتدخّل في عدد من الأمور العسكرية، بدءاً من اتخاذ القرارات الخاصة بالأفراد، وصولاً إلى

المعـدّات والتجهيزات، فـي حين أضعف إلى حد ما أيضاً الأطراف الفاعلة السياسـية والمؤسّسـية الأخرى المسـئولة اسـمياً عـن إدارة العلاقات المدنية-العسكرية. ومن خلال اختزال رأي القوات المسلحة في السياسـة الدفاعية والإدارة، أصيبت بالضعف في قدراتها المؤسّسية والقتالية.

وبالمثل، كان قادة الجيش العراقي غير مسـتعدين أو عاجزين عن القيام بدور إدارة الشؤون الدفاعية المنوط بهم لجملة من الأسباب. فقد تم حلّ القوات المسلحة في العام ٢٠٠٣ لارتباطها بنظام الرئيس السابق صدام حسين، ومع ذلك، كان لابدّ من إعادة شـريحة كبيرة من الضباط إلـى الخدمة بعد العام ٢٠٠٥، لأن عمليـة بناء الجيـش العراقي الجديد كانت تسير ببطء شـديد وسط تفاقم التمرّد المسلح واشتداد وتيرة العنف المدني. لكن على الرغم من أن عودتهم ضخّت خبرات تشتدّ الحاجة إليها، فإنها تمخّضت أيضاً عن نتائج سلبية: الفساد، والنفور من القوات الجديدة، وعدم القدرة على تحمّل الإسهامات والتفاعلات البنّاءة. هذه القوات التي تم استدعاؤها من جديد، لم تكن تثق بالعقيدة العسكرية الأميركية وبالأساليب المستخدمة لبناء الجيش العراقي الجديد بين عامَي ٢٠٠٤ - ٢٠١١. ونتيجةً لذلك، لم يتمكّن هؤلاء الضباط الذين تم استدعاؤهم من إقامة علاقة بنّاءة مع السلطة التنفيذية، أو نقل خبراتهم وذاكرتهم المؤسّسية إلى الحكومة الجديدة.

وأخيراً، أدّى التداخل الطائفي السياسي إلى إضعاف القوات المسـلحة على نحو يتعـذّر إصلاحه. فقد أصبحـت الهويّات العرقية والدينية فجأة هي حجر الزاوية في الحكومة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، وبدأ انتخاب المسؤولين وتوظيف الموظفين العموميين يتناسـب مع هـذا النمط. ومن ذلك الحين وصاعـداً، أصبحت المحاصصة هـي التي تحدّد تخصيـص كل وظيفة في القوات المسلحة ومؤسّسـات الدولة الأخرى، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ الجدارة اللازمة لإدارة جيش فعّال. وقد أثّر ذلك بصـورة خاصة على الرتب العليا في سـلك الضباط، والتـي كانت تتألف في معظمها من العرب السـنّة، وبدأت أعداد العرب الشيعة والأكراد تفوق أعداد السنّة لأغراض تتعلق بتحقيق التوازن والمحاصصة.

عيوب البناء وإرث الغزو

حدث التحوّل في العلاقات المدنية-العسـكرية في العراق عقب التخلّص من نظام صدام حسين، عندما نشبت المقاومة المسـلحة ضد الاحتلال الأميركي والنظام السياسـي الجديد في أواخر العام ٢٠٠٣. ولأن الولايات المتحدة كانت تعتزم منذ البداية سحب قواتها بحلـول العام ٢٠٠٧، فقـد اضطرّ الجيش العراقي إلى بناء مؤسّسـاته بشكل سريع جداً، في الوقت الـذي كان يقاتل حركة تمرّد متصاعدة. في مثل هذه الحلقة المفرغة، لم يكن في وسـع الجيش مكافحة العنف المنتشـر؛ لأنه لم يكن مستعداً للقيام بهذه المهمة آنذاك، كما أن هذا العنف نفسـه عرقل قدرته على إكمال الاستعدادات الضرورية.

في العام ٢٠٠٥، تكثّفت جهود التدريب والتوظيف، وبحلول العـام ٢٠٠٧ ازدادت عمليـات التجنيد فـي قوات الأمن العراقية، عندما اسـتفحل العنف ليتحـوّل إلى تمرّد. وقـد تم تجنيد أربعة عشـر

ألف رجل في الجيش العراقي الجديد كل خمسة أسابيع. وفي غضون ست سنوات، وصل حجم الجيش العراقي إلى أربعة أضعاف، حيث وصل عدد الجنود العاملين إلى ٢٠٠ ألف تقريباً. لكن، في حين تلقى جميع أفراد القوات العراقية تقريباً شكلاً من أشكال التدريب الأميركي، فقد كانت عمليات التدريب تستغرق في العادة بين ٣ و٥ أسابيع، أي أكثر قليلاً من مدة التدريب الأساسي.

أضرّت عملية التجنيد التي تمّت على عجل بسلك الضباط على وجه الخصوص؛ لأن الأمر يتطلّب سنوات أو حتى عقوداً لتدريب الضباط من ذوي الرتب المتوسطة أو العالية. في العام ٢٠٠٨، تم شغل ٧٣ في المائة فقط من وظائف الضباط و٦٩ في المائة من وظائف ضباط الصف، وهي الفجوة التي لن يتم معالجتها حتى العام ٢٠١٨ على الأقل حسب توقعات الخطة المرسومة، أي الحاجة الفعلية للضباط وضباط الصف قياسا مع عدد الجنود والوحدات.

إن وجود الضباط أمرٌ حيوي لأي قوة عسكرية؛ لأنهم يتولّون إدارة المؤسسة ككل. وفي الوحدات التي تم إنشاؤها من الصفر، كما كان الحال مع وحدات الجيش العراقي بعد العام ٢٠٠٣، يصبح سلك الضباط أكثر أهمية في تحديد ما إذا كان سيتم الحفاظ على تماسك الجيش.

واجهت عملية إعادة بناء وزارة الدفاع القيود نفسها، شأنها في ذلك شأن غيرها من المؤسّسات في عراق ما بعد العام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من أن سلطة التحالف المؤقتة كانت قد قرّرت في الأصل إصلاح الوزارة فقط، فإنها بنتها من الصفر بدل ذلك. وأصبحت وزارة الدفاع هي الأولى في التاريخ العراقي التي تعمل بطاقم من الموظفين المدنيين، وليس العسكريين. قد تكون تلك خطوة إلى الأمام من حيث تأكيد السيطرة المدنية، لكنها كانت تعني أيضاً أنه لم تعد هناك أي ذاكرة مؤسّسية كي يُستفاد منها، ولا سابقة على ما ينبغي أن يكون عليه دور وزارة الدفاع. علاوةً على ذلك، كان على وزارة الدفاع التي تعاني من نقص في القوة العاملة أن تتعامل مع المؤسّسة العسكرية التي تنمو بسرعة، الأمر الذي أدّى إلى بروز مخاوف أميركية وعراقية من أن الوزارة لن تكون قادرة على ممارسة سلطتها في المسائل الدفاعية. تم بناء الوزارة في ستة أشهر وزُوِّدت بالموظفين من دون مساهمة عراقية، ونتيجةً لذلك، لم تكن متماسكة ولا ناضجة بما يكفي لمنع التلاعب، ولم يشعر القادة العراقيون بأنهم يملكونها.

على هذه الخلفية من العنف وبناء المؤسّسات السريع، تشوّهت العلاقات المدنية-العسكرية العراقية بسبب القادة المدنيين والعسكريين على حدٍّ سواء، وعزّز المجتمع ككل هذا التشوّه.

محصّـن دائماً ضـد الانقلاب: تدميـر الجيش العراقي من أعلى

السـيد المالكي الذي تولّى مهام منصبه قبل أشهر فقط من تخلي الولايات المتحدة عن سيطرتها على الجيـش العراقي في العام ٢٠٠٧، شـاطر راعيه الأميركي القلق من إمكانية أن يوسّع الجيش نطاق نفوذه ليصل إلى ميدان السياسة. وعلى غرار معظم أقرانـه المنتخبين، كان المالكي يـدرك تماماً أن الجيش العراقي احتفظ بدور سياسي بارز في معظم تاريخ العراق الحديث. ففـي حياة المالكي وحده، تم إسقاط ثلاث حكومات بالوسائل العسكرية، منذ اسـتقلال العراق في العام ١٩٣٢، وهزّت البلاد سـتة انقلابات وانقلابات مضادّة، فضلاً عن سبع محاولات انقلاب فاشلة، ثلاث منها حدثت في عهد صدام حسين.

حتـى قبل تولّـي المالكي منصبه، سـعت القيادة العراقيـة إلى "تحصين نفسـها مـن الانقلاب"، وركّزت جهودها على وجه الخصوص على قيادة الجيـش العراقـي الذي أُعيد تشـكيله. ومع ذلك، مضـت التدابير التي قام بهـا المالكي إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، حيث جعل عملية صنع القرار العسـكري مركزية تحت قيادته، واسـتغلّ بعض الولاءات الشخصية أو الانتماءات الطائفية لإبعاد البعض وتقريب البعض الآخر، وأسّـس جماعات شبه عسكرية كثقلٍ موازن للقوات المسلحة، وأنشأ أجهزة أمنية لمراقبة الجيش.

أيضا من ضمـن بعض التداخلات، تولّى السـيد المالكي حقيبتَي الدفاع والداخلية في العام ٢٠١٠، حتى أصبح مكتبُ القائـد العام الهيئةَ التنفيذية الفعلية لقطاع الأمن كله، الأمر الذي أدّى إلى تهميش الوزارات المعنية.

علـى الرغم من وجـود معارضـة مدنية لجهود المالكي لتوطيد سلطته، إلا أنها كانت ضعيفة جداً وتفتقر إلى الخبرة كي تشـكّل تحدّياً حقيقياً. لم يتم وضع آليات كافية للرقابـة، وأدّى الوضع الأمني المتدهور إلى تحويل الانتباه إلى مكان آخر. وهناك من عارض بعض السياسات والتجاوزات التنفيذية للسـيد المالكي، ومن ذلك معارضة مقتدى الصدر والزعيم الكردي مسعود البارزاني في قطاع الأمن. فكثيـراً ما انتقد الصدر - وهو رجل دين شـيعي يتزعم حركـة سياسية-عسـكرية كبيرة، وحليف سابق للمالكي - رئيس الوزراء علناً. وبحلول العام ٢٠٠٨، جرت محاولة لعـزل دور الصدر وحلّ الجماعات المسـلحة المرتبطـة بالتيار الصدري. مع ذلك، اسـتأنف الصدر انتقاداته بعد عودته إلى العراق في العـام ٢٠١١، وأصدر "تحذيراً نهائياً للحكومة كي تتحمّل واجبها في حماية الشعب".

مع ذلك، وبمجرّد أن حان وقت القتال على نطاق واسع أثناء تقدّم تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") في الموصل فـي حزيران/يونيو ٢٠١٤، لم يكن الجيش قادراً على خوض حرب فعّالة. وقد عكس ديمبسـي، الذي كان في ذلـك الحين رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، هذا الشعور عندما قال فـي أيلول/سـبتمبر ٢٠١٤: إن نحو نصف الألوية المقاتلة العراقية فقط يمكن أن تُعد "شريكاً محترماً". وأضاف: إنه "يبدو أن لديها قدراً معيناً من التماسك، والتزاماً تجاه الحكومة المركزية"،

قبل أن يحذّر من أن الألوية المتبقّية لديها مشاكل تتعلّق بـ"الاختراق والقيادة والطائفية".

جيش قديم في حلّة جديدة: الإحباط داخل المؤسّسة

ساهمت القوات المسلحة، ومؤسّسة الدفاع أيضاً، في ظهور علاقات مدنية-عسكرية مشوّهة في عراق ما بعد العام ٢٠٠٣. منذ البداية، انقسم الضباط على جبهات عدّة، ما جعل الجيش غير قادر على التواصل علناً مع القيادة المدنية.

كانت الانقسامات في سلك الضباط في الجيش العراقي نتيجة خللٍ في عملية إعادة البناء. فقد تركّز الضباط الذين تم استدعاؤهم من جديد في رتبة عقيد وما فوق، خلافاً للمجنّدين الجدد الموجودين بالكامل تقريباً في المناصب الدنيا أو المتوسطة. نتيجةً لذلك، كان معظم كبار الضباط من السنّة الذين تدرّبوا وفق تقاليد الثقافة العسكرية البعثية-السوفييتية، بينما كان أصحاب الرتب المتدنّية في الجيش أصغر سناً وتدرّبوا على يد الأميركيين، وكانت نسبة ٥٠ في المائة منهم على الأقلّ من الشيعة.

استجابت كلتا المجموعتان للأوضاع الجديدة بصورة مختلفة: فقد تكيّف الضباط الأصغر سنّاً من ذوي الخبرة العسكرية السابقة القليلة أو المعدومة مع لامركزية أساليب القيادة الأميركية، في حين قاوم كبار السّن من الضباط هذا الاتجاه الجديد. وكما هو متوقّع، باشر الضباط العراقيون المخضرمون العمل في مهنتهم استناداً إلى خبراتهم العسكرية السابقة، بما في ذلك الحروب ضد إيران (١٩٨٠-١٩٨٨)، والكويت (١٩٩٠)، والتحالف الدولي (١٩٩٠-١٩٩١). وقد استلزم ذلك الاعتماد على الهياكل الهرمية الصارمة والاستخدام المكثّف للمدفعية والقليل من الآراء والتعليقات. ووفقاً لاثنين من الباحثين، فإنه "في الوقت الذي يصل العديد من الضباط إلى المستويات العليا، تكون ثقتهم في أحكامهم الخاصة قد ترسّخت وموورست وكوفئت. ونتيجة لذلك، فإنهم يميلون إلى الثقة في حدسهم أكثر من ثقتهم بالأدلة التجريبية التي تقدَّم إليهم".

جرت التدريبات العسكرية الفعّالة، التي يمكن أن تساعد في التغلّب على مقاومة الوسائل القديمة، على نطاق محدود وعلى مستوى الرُتب العسكرية الأدنى. ولم تُصبح كليّة الدفاع الوطني العراقية وكليّة الحرب العراقية، اللتان درّبتا عسكريين من الرتب العليا، قيد العمل إلّا في العام ٢٠١١. وحتى في ذلك الحين، لم تضمّ كلّية الدفاع سوى عددٍ قليلٍ من الرتب العليا في هيئة طلّابها التي تضم ٣٠ عضواً. أمّا المحاولات الأميركية القليلة لجسر الفجوات بين مختلف طبقات العسكريين العراقيين فهي، وبحسب تقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدوليّة، "مُصمّمة أصلاً لوضع حد للثقافة السلطوية

والوحشية للنظام السابق، وزرع قدر أكبر من احترام حقوق الإنسان وحكم القانون". لكن المراتب الأعلى قاومت هذه الجهود، وعدتها غير متوافقة مع التقاليد العسكريّة الخاصّة بها.

فشلت المراتب العليا من العسكريين العراقيين المُناط بهم التواصل مع القيادة المدنية، خاصة مع السلطة التنفيذية، في إجراء حوارٍ صريحٍ وبنّاء. وقد تأثّرت مقاربة القادة العسكريين لعملهم بغياب الثقة في الزعامة السياسية، وعدم الارتياح إزاء الثقافة العسكرية الجديدة المستوردة من الولايات المتحدة، وهكذا، بدل بناء شيءٍ جديدٍ، عاد القادة العسكريون العراقيون أدراجهم إلى ثقافة عسكرية شكّلتها تدابير جزائية تأديبية لا تقبل الانتقادات البنّاءة، ووضَعت صنع القرار في يد السلطة التنفيذية. وبدى العسكريون غير مستعدّين لتحمّل مسؤولية أخذ القرارات في عراق ما بعد العام ٢٠٠٣، أو ممارسة الفكر المستقل. هذا الأمر سلب القيادة المدنية الخبرة العسكرية المفيدة.

نتيجةً لذلك، لم يستطع السلك العسكري لعب دورٍ بنّاءٍ، مثل ذلك المتوخّى من سلك أمني سليم وديمقراطي. أحياناً، حاول السلك العسكري إسداء النصح والانتقاد الصريح، مثل التحذير بأن الجيش غير مستعد للتأقلم مع انسحاب الولايات المتحدة في العام ٢٠١١. مثلٌ آخر، هو استقالة قائد الفرقة ١٧ في العام ٢٠١٣، مشتكياً علناً من "الأوامر غير المهنية، واعتماد سياسات مخطئة من قادة عسكريين كبار، واتخاذ قرارات عشوائية". لكن بالإجمال، بقي السلك العسكري صامتاً، وواصل القادة العسكريون الكبار طرح نموذج العلاقات المدنية-العسكرية التي اكتسبوها خلال عهد صدّام حُسين.

تطييف الجيش العراقي: السياق الوطني

بدوره، أدّى أيضاً التطييف الواسع للسياسات غداة الاحتلال الأميركي إلى تشويه العلاقات المدنيّة-العسكريّة في العراق. وعلى الرغم من أن الطائفية كانت موجودة كظاهرة اجتماعية صامتة قبل انهيار نظام صدّام حسين في العام ٢٠٠٣، إلّا أن النظام السياسي الجديد مؤسس الطائفية. وأدّت تعيينات المجلس الحاكم لسلطة الائتلاف المؤقتة على أسس إثنية وطائفية في مجلس الحكم إلى تفاقم العنف والخطابات الطائفية. وبدأ رجال السياسة لعب الورقة الطائفية لحشد الأنصار، وسرعان ما تحوّل العنف إلى عنفٍ طائفي. نتيجةً لذلك، بدأ المواطنون يصوّتون أكثر فأكثر وفق خطوط دينية وإثنيّة. وكانت محصّلة هذه الديناميكيات أن أدّى نظام الكوتا العراقي الإثني والطائفي أيضاً إلى مأسسة تجنيد الفرق محلّياً، ما أسفر كذلك عن خلق وحدات متجانسة، الأمر الذي شوّه سمعة الجيش كمؤسسة وطنيّة. وطُبّق نظام الكوتا القائم على معايير إثنية ودينية بشكلٍ رسمي وغير رسمي لكن فقط على سلك

الضبّاط هذا. في حين أن ٧٥ - ٨٠ في المائة من العسكريين المسجّلين كانوا من الشيعة. وتنصّ المادة التاسعة من دستور جمهورية العراق للعام ٢٠٠٥ على ما يلي: "تتكوّن القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء". ينبغي أن يتمّ الاختيار بطريقة إثنية مُنصِفة كما هو وارد في الدستور، لكن مفهوم "الإنصاف" غير محدّد، إذ في حين ينطبق ذلك فقط على طلاب ينخرطون في سلك الضبّاط، يُطبّق أيضاً نظام كوتا غير رسمي أو نظام توازن على الجميع. بالمقاربة مع الجيش اللبناني، لم يخصّص العراق كل رتبة في الجيش لطائفة دينية معيّنة، الأمر الذي يحدّ نظرياً من الاعتبارات الطائفية في العراق. لكن عملياً، وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، فإن القادة العسكريين والسياسيين يشدّدون على التبعيّة الدينية، ما يجعل من العملية أقل شفافية إذا ما تمّت مقارنتها مع نظام الطائفية المتمأسسة رسمياً في لبنان.

وعكس تجنيد عددٍ كبيرٍ من السنّة في السلك العسكري التابع لصدام حسين والانتقال إلى توظيف الشيعة بعد العام ٢٠٠٣، الطائفية المتفاقمة في النطاق الاجتماعي الأوسع. كما عكس الممارسة المتواصلة الخاصّة باستخدام التعيينات في القطاع الأمني بهدف حيازة السلطة السياسية. ولا تشكّل الكوتا القائمة على الإثنية والطائفية إشكالية جوهرية، غير أن خفض معيار قبول الشيعة دفع العسكريين السنّة إلى الشكّ بجدارة نظرائهم.

تجادل كل من المالكي وبابكر زيباري - الذي كان آنذاك رئيس الأركان الكردي - ضدّ انتشار القوّات ذات الغالبية الكرديّة في البلاد، على الرغم من أن لكلٍّ منهما أسبابه الخاصّة. أراد السيد المالكي أساساً، تجنّب الوحدات التي تتشكّل فقط من الأكراد، والتي يمكن أن تخدم في ما بعد كحجرِ أساس لجيش كردي مستقل، بينما كان اهتمام زيباري الأكبر يكمن في التماسك العسكري. وقد اقترح رئيس الأركان ما يلي: "ينبغي ألاّ نطبق مبدأ "أهل المنطقة في المنطقة" بشكل مفرط؛ لأنها لا تتوافق مع فكرة الجيش الوطني. أنا أؤيد حلاً وسطاً: نحن بحاجة في كل محافظة إلى توازن معيّن بين العناصر المجندين محلياً وأولئك القادمين من مناطق أخرى بغية ضمان التوازن بين المركز والأطراف".

أخيراً، لم يكن الدعم السياسي القوي للجيش العراقي كمؤسّسة وطنية واضحاً. وعلى الرغم من أن أهميّة الجيش الوطني واضحة للكثيرين، تمّ التعتيم على البيانات التي تمتدح الجيش أو تدافع عنه في ٦ كانون الثاني/يناير وهو يوم الجيش، وذلك قبل هجوم تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") في صيف العام ٢٠١٤. وفي بيئة طائفية حادّة، ثمّة غياب لكل من السرديّة الأوسع للوطنية العراقية وللمديح الخاص بالقوات المسلّحة العسكريّة كمؤسّسة عراقية شاملة للجميع.

لا تقتصر المشكلة الأساسية على القوات المسلّحة وحسب، بل تعود إلى طريقة تعاطي العراقيين مع دولة ما بعد العام ٢٠٠٣. فلا يهمّ السياسيين الكرد وجود جيش عراقي وطني؛ لأن هدفهم بعيد المدى هو الاستقلال. وما يزال السياسيون السنّة يعانون من نظام سياسي لا يعاملهم على قدم المساواة حسب ما يعتقدون، كما يعانون من كيفيّة التعبير عن

معارضتهم وكيفية التفاوض حول إدخال تحسينات فيها. أمّا السياسيون الشيعة فهم على دراية بأن هيمنتهم العددية تضمن لهم الغالبية إن هم واصلوا خطاب الشارع الشيعي بنوع من الطائفية.

هذا الأمر لا يعني أن الوطنية غير موجودة في العراق، بل ظهرت دعوات للوحدة وتحمل مشروع وطني موحد.

بالنسبة إلى الجيش العراقي، أضعفت الطائفية الحافز على القتال. ولتفسير منطق بعض العسكريين الذين أبوا القتال ضدّ تنظيم "الدولة الإسلامية"، نُقل كلام عن عقيد من الفرقة الثانية قوله: "لا أحد يريد الموت لسببٍ لا يؤمن به". غياب الثقة داخل المؤسسة العسكرية يقف عائقاً أمام تأسيس قوّة وطنية فعّالة.

تحليل المركز

العلاقات المدنية - العسكرية في العراق شهدت مراحل مهمة طيلة المدة الماضية، أي منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وتشكيل الجيش العراقي في ٦ كانون الثاني ١٩٢١. إذ تناوبت هذه المدة بين سيطرة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي المدني أو العكس. ولا ننسى الانقلابات التي حدثت، ولا سيما انقلاب عام ١٩٣٦، وحركة ١٤ تموز عام ١٩٥٨، وانقلاب عام ١٩٦٣، وصولا إلى مرحلة زجّ الجيش في الأمور السياسية، ولا سيما في عهد نظام صدام حسين، شهدنا سيطرة شبه تامة للمؤسسة المدنية على المؤسسة العسكرية، إذ زجّت في منازعات جانبية وحروب طويلة، وصولا إلى مرحلة التغيير عام ٢٠٠٣ وحل الجيش العراقي، وهذا هو الحدث الأبرز والأهم، إذ تم حل جيش عريق وكبير بهذه الصورة التي أثرت على بنيته ومعنويات مقاتليه وخبرات ضباطه، خاصة الذين يحملون العقيدة العسكرية الخالصة وليس المجيّرة، ليشهد بعدها صعوبة في البناء. وبعد عمليات الهيكلة والبناء عاد الجيش العراقي ولو بصورة بسيطة، لكن السؤال هنا: أيهما أرجح كفة؛ المؤسسة العسكرية أم المدنية؟. استنادا للوقائع يظهر تماما أن المؤسسة المدنية حاولت إضعاف الجيش وإبعاده عن أي دور سياسي أو محاولة الانقلاب عبر: محاصصة القيادات العسكرية وشمولها بمبدأ المحاصصة السياسية والحزبية، والإبقاء على بعض الضباط المتهمين بالفساد، والسبب أيضا المحاصصة . أما الأمر الأكثر تأثيرا على الجيش العراقي بعد عام ٢٠٠٣ هو عدم إعطائه الفرصة الكافية لإعادة الهيكلة والبناء وذلك لعدة أسباب منها: إدخاله في حروب شوارع، وهذا الأمر يتطلب قوة خاصة وليس عبر زج الجيش، فكما يقول الخبراء العسكريون: "حرب الشوارع من أصعب الحروب، وتسمى حرب العصابات". وكذلك من الأسباب المواجهة الشرسة مع الإرهاب التي أرهقت الجيش كثيرا، وتدخله المباشر وغير المباشر في مواجهة المجموعات المسلحة الخارجة على القانون، والأمر الأخير احتلال الموصل من قبل تنظيم "داعش" وما رافقه من انهيارات للجيش العراقي أربكت صفوفه كثيرا لولا السند والدعم الشعبي، وبخاصة من الحشد الشعبي الذي عد الظهير والسند القوي للجيش العراقي، إذ شد عزيمته ورفع معنوياته حتى استطاع تحرير العديد من المناطق.

رابط المقال: http://goo.gl/ArlKE0

العدد [١٤٣]

كيف أعلن تنظيم "داعش" الحرب على العالم؟

ويليام مكانتس: زميل في مركز سياسات الشرق الأوسط ومدير مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي وأستاذ مساعد في جامعة جونز هوبكنز. شغل عدداً من المناصب الحكومية، وعمل في عددٍ من مراكز الفكر المختصة بالإسلام والشرق الأوسط والإرهاب
معهد بروكينغز
٢٠١٥/١١/١٧

ترجمة: هبة عباس
مراجعة وعرض: م. م. ميثاق مناحي العيساوي

ظهر تنظيم "داعش" على مدى الأسبوعين الماضيين على أنه أحد أكثر التنظيمات الإرهابية عدوانية في العالم، إذ قام أعضاؤه بتنفيذ هجمات ضد اثنين من الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (فرنسا وروسيا)، و إن ما حدث من مذابح في باريس يوم الجمعة يعد من أسوأ الهجمات التي تعرضت لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما يعد إسقاط الطائرة الروسية بعد إقلاعها من مدينة شرم الشيخ في ١٣ تشرين الأول احد أسوأ الهجمات التي تعرض لها المدنيين الروس منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وقد نفذ التنظيم هجمات متزامنة في بيروت يوم ١٢ تشرين الثاني أسفرت عن مقتل العشرات من المدنيين في المنطقة التي يسيطر عليها حزب الله.

وبهذا تم اعتبار تنظيم "داعش" مؤخرا "دولة حقيقية"، ناهيك عن قائمة الدول الراعية للإرهاب. وبالرجوع إلى تاريخ التنظيم، كان في البدء عبارة عن جماعة إرهابية أو تمرد، لكن مع تزايد قوته أصبح أشبه بالدولة. ولم ينشر العنف فقط في المناطق التي يسيطر عليها، بل قام بجبي الضرائب من السكان وتقديم الخدمات لهم. ومهما كانت التسمية التي أطلقت عليه مثل "شبه دولة" وغيرها، فقد أصبح أكبر من مجرد مجموعة إرهابية، و ينفق الملايين من الدولارات لتمويل عملياته العسكرية في الداخل والخارج.

وعلى الرغم من أنه يحمل فكر تنظيم القاعدة الذي يدعو إلى مهاجمة الغرب، أنفق تنظيم "داعش" معظم أمواله على بناء الدولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع تنفيذ هجمات بين الحين والآخر في دول مجاورة مثل تركيا والمملكة العربية السعودية. وكان بإمكان المجتمع الدولي أن يستريح قليلاً من تركيز التنظيم على الشأن المحلي، فمن الأفضل أن ينفق التنظيم أمواله على إنشاء بنية تحتية بدلاً من تمويل عمليات إرهابية في الخارج.

لكــن إذا أضاف التنظيــم العمليــات الخارجية إلــى مصاريفه الحكومية، كما تشــير الهجمات الأخيرة، فســتكون النتائج مخيفة ومقلقة، إذ لديه تمويــل دولة، وطموح قوة امبريالية، وقائمة من الأعداء تشــبه قائمة أعضاء الأمم المتحدة، فهو يشــبه لتنظيم القاعدة لكنه أقــل ضميراً وأكثر عدةً وعدداً.

وتتــراوح ميزانيته بين مليار إلى ملياري دولار سنويا، وهذا لا يجعلها مساوية للميزانية العسكرية لأمريــكا، لكنه أغنى من بعض الدول مثل بورما وموريتانيــا، كما إن أرباحه تفــوق أرباح تنظيم "القاعدة" الذي اســتطاع خلق الاضطراب بشكل أقل من "داعش".

عادة ما تدعم الــدول الراعية للإرهاب الوكلاء؛ لأنها لا تريد إعلان مسؤوليتها، خشية الرد القوي للضحايا المستهدفين، كما في حادثة لوكربي التي أثبتت التقارير مسؤولية القذافي عنها.

لكن مــا يحدث هنا هو العكــس، إذ يعلن التنظيم بوقاحة مســؤوليته عن الهجمات، حتى في حال عدم تأكد المخابرات مــن قيام التنظيم بها، وهذه رسالة يحاول "داعش" إيصالها إلى أعدائه ويثبت لهم قدرته على إيقاع خســائر كبيرة في صفوف المدنييــن منهم. وكانت الولايات المتحدة قد فعلت الشيء نفسه بشكل مروع ضد المدنيين في اليابان خلال الحــرب العالمية الثانية، ونجحت في جعل اليابان تستســلم دون شــروط. لو كان لدى تنظيم "داعش" طائرات وقنابل، لفعل الشيء نفسه لكن ليس بحوزته سوى القنابل اليدوية.

ومن المقلق أيضا أن لا يكون لتنظيم "داعش" علاقة بالهجمات؛ لأن وجود خلايا مســتقلة وشــركاء تابعين له قادرين على إحداث هذا الحجم من الدمار، سيكون من الصعب إيقافه؛ لأنهم لا يتلقون أوامر يمكن اعتراضها.

هدف تنظيم "داعش" من هذه الهجمات غير واضح، فإذا كان الحفاظ على الأراضي التي يسيطر عليها، فمن غير الحكمة أن يعادي أقوى أعدائه وخاصة روســيا وحزب الله، اللذين لم يمســاه. ربما يعتقد التنظيم أن بإمكانه منــع الاعتداء على الأراضي التي يســيطر عليها، أو يأمــل بتحقيق انتصارات إعلامية لجذب المزيد من المجندين، أو ربما إيمانا بخطابه حول معركة هرمجدون ومحاولة إشعالها. وكما حدث مع تنظيــم" القاعدة" بعد هجمات ١١ سبتمبر، قد لا نعرف أسبابها لسنوات عدة.

ومع ذلك، علينا عدم التســرع في اتهام "داعش" بالتفكيــر المتهور، إذ فكر قادتــه طويلا في فائدة العنف وقيمة إخافة النــاس العاديين. فخلال العقد الماضي، نفذ التنظيم هجمات مروعة ضد المدنيين في العراق لاستفزاز الحكومة العراقية لكي تقوم برد قوي أو لتخويف السكان لقبول حكمه. وقد امتدت حملته الإرهابية إلى الدول المجاورة للعراق، كما فعلت القاعدة عام ٢٠٠٥، إذ استهدفت حفل زفاف في عمّان رداً على تعــاون الحكومة الأردنية مع أمريكا من أجل تحقيق الاستقرار في العراق.

أما بالنسبة لمؤسس تنظيم القاعدة في العراق "أبو مصعب الزرقاوي"، فإن إخافة الأعداء والخصوم هي اســتراتيجية أكثر فاعلية من محاولة كسبهم.

ففي الوقت الذي حاول فيه تنظيم القاعدة كسب قلوب وعقول المسلمين، كانت رغبة الزرقاوي تخويفهم واستقطابهم، وحسب رأيه فإن مهاجمة المدنيين هي الطريقة الأكثر فاعلية لتحقيق ذلك.

وتم تفصيل الفكرة في أحد الأدلة الاستراتيجية لتنظيم "داعش" في كتاب "إدارة التوحش" الذي ألفه شخص مجهول يطلق على نفسه اسم "أبو بكر ناجي" في السنة الأولى من حرب العراق، ويستعرض خطة لإعادة الإمبراطورية العالمية أو الخلافة، وكيفية قتل المدنيين في أراضي الأعداء لمنع حكوماتهم من التدخل في مشاريع بناء الدولة، أو لاستفزازهم للرد بشدة من أجل إنهاكهم. وبحسب قوله، يجب تعليق القيود الإسلامية المفروضة خلال الحرب ليتسنى للجهاديين مواجهة النار بالنار.

وتسلل إلى علمنا الآن عندما كان "أسامة بن لادن" على قيد الحياة تطلع تنظيم "داعش" إلى تنفيذ هجمات خارج العراق، وخاصة في إيران والمملكة العربية السعودية؛ لأنها كانت تعمل ضده في العراق. وكشف الخلاف الذي حدث العام الماضي بين زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري والناطق الرسمي باسم "داعش" عن منع تنظيم القاعدة أتباعه من تنفيذ هجمات في الخارج دون ترخيص منه.

ولم يكن التذمر والاحتجاج على تحدي تنظيم "داعش" لاثنين من أقوى خصومه في الشرق الأوسط فقط ، بل لأنه يوهم نفسه بالخلافة، ويحاول استدراج خصومه ليتمكن من السيطرة في نهاية المطاف.

ففي غضون المدة الممتدة بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٠ لم يكن تنظيم "داعش" دولة بمعنى الكلمة، بل كان جماعة متطرفة، حتى قيام الجيش العراقي والأمريكي بالعمل مع العشائر السنية لإجبارها على العمل سراً، وأصبح التنظيم بعد ذلك عبارة عن منظمة إرهابية تنفذ هجمات على المدنيين في العراق.

استغل تنظيم "داعش" فرصة الحرب الأهلية السورية وانسحاب أمريكا من العراق للظهور بمظهر الدولة. ففي الوقت الذي حاربت فيه المجاميع السنية المتطرفة الأخرى الحكومة المركزية من دون أن تستعرض الشكل البديل للسلطة، ركز التنظيم على بناء دولته وسيطر على مناطق العشائر السنية المتضررة في العراق وسوريا.

وكجزء من مشروع بناء الدولة الخاصة به، يحاول تنظيم "داعش" القضاء على منافسيه من خلال اغتيالهم وسجنهم، وقام بتطبيق "الحدود" كوسيلة لإرهاب المدنيين وتخويفهم، ومن يعارضه يعد مرتداً ويلقى عقوبة المرتد.

يحاول "داعش" الآن إرعاب وتخويف أعدائه البعيدين، فكيف يجب أن يكون رد فعلهم؟

السياسات المعتادة للمجتمع الدولي هي التعامل مع الدول الراعية للإرهاب وليس مع الإرهاب نفسه "داعش"؛ لأن الأخير ليس جزءا من نظام دولي يمكن فرض عقوبات عليه وتجميد أمواله وحساباته المصرفية، فالإجراءات التي أثبتت فاعليتها في ليبيا لا تنفع هنا، كما لن يؤثر عليه حظر تصدير الأسلحة، إذ سيحصل عليها من أعدائه أو يقوم بشرائها من السوق السوداء.

في البدء، على أعداء التنظيم المتطرف معرفة هدفهم من هذه المعركة، فالتنظيم كالدول المارقة الأخرى يمكن احتواءه أو تدميره. ولكلا السياستين جانب سلبي، فالاحتواء سوف يبقيه لكن يضعف قدرته على القيام بأعمال خارج حدوده، وبهذا سيصبح الإرهاب وسيلة أكثر جاذبية للدولة المحتواة؛ لأنها تملك خيارات تقليدية أقل. أما التدمير سوف يحل المشكلة، لكن ما حدث في العراق خلال العقد الماضي، ينبئ أن ما سيأتي قد يكون أسوأ بكثير من الماضي.

وقد اختارت الولايات المتحدة وحلفاؤها حلاً وسطا ما بين الاحتواء والتدمير ألا وهو تضييق الخناق على "الدولة الإسلامية"، من خلال العمل مع خليط من الميليشيات المحلية في العراق وسوريا، واسترجاع الأراضي في الأطراف والتوجه نحو المركز في غرب العراق وشرق سوريا. وعلى الرغم من كون التقدم بطيئا، إلا أنه حقق نتائج ملموسة، حيث خسر التنظيم حوالي ربع الأراضي التي سيطر عليها السنة الماضية، كما أنه منح المتصدّين لـ"داعش " فرصة استيعاب الأراضي المحررة حديثا وإحكام السيطرة عليها.

ويعتقد الكاتب أن الهدف من الهجمات التي حدثت ضد المدنيين، كالتي شهدتها باريس، هي لإجبار الحكومات على تغيير سياساتها بشكل كبير، وهذا يؤدي إما إلى الانسحاب كما فعل رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغان عام ١٩٨٣ عندما تم تفجير البناية التابعة للمارينز، أو القيام برد فعل قوي. لكن قبل الرد على "داعش"، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها التفكير في مزايا السياسة الحالية وسلبيات البدائل قبل تغيير المسار.

ربما تكون إحدى إيجابيات الهجمات التي ينفذها تنظيم "داعش" هو تغيير موقف روسيا اتجاهه، فحتى الآن لم تجعل روسيا ضرب التنظيم من أولوياتها، لكنها فضلت ضرب الفصائل التي تشكل تهديدا لنظام بشار الأسد. فإذا أصبحت روسيا أكثر جدية في محاربة التنظيم المتطرف، وأوجدت طريقا لتسريع خروج الأسد، سيكون التنظيم قد قدم خدمة للعالم. ومن المستبعد أن يغير الرئيس الروسي مساره في الوقت الحالي، لكن تكرار هجمات التنظيم قد تقنعه بتغيير رأيه.

ويتوقع الكاتب عدم توقف هجمات تنظيم "داعش" في الخارج مستقبلاً، فبعد سقوط دولته في العراق وسوريا، سيستمر في مهاجمة أعدائه البعيدين، ويتمكن من الانتقال إلى دول أخرى مثل ليبيا. وإن كان سيفقد الأموال والمصادر إثر فقدانه للعديد من الأراضي التي يسيطر عليها، لكن تنفيذه لهجمات في الخارج لا يحتاج إلى الكثير من الأموال.

ربما دفعت هجمات "داعش" الأخيرة المجتمع الدولي إلى التحرك من أجل منع وقوع مجازر مشابهة للتي حدثت في باريس، وستكون نتيجة الجهود الدولية المشتركة انهيار التنظيم ببطء، وضعف إمكاناته للتمدد والسيطرة على أراض جديدة. ويمكن أن يحدث أكثر من هذا عند تجاوز مجموعة إرهابية على دولة ما، وهذا خطر تتعرض له أي دولة تستخدم الإرهاب وسيلة للسياسة الخارجية.

رابط المقال: http://goo.gl/gNT38o

العدد [١٤٣]

كيف يمكن وضع تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") في موقف الهزيمة؟

الكاتب: روبرت سكيلز (ROBERT H. SCALES): جنرال أمريكي متقاعد، وقائد سابق في كلية حرب الجيوش الأمريكية

ترجمة: هبة عباس

مراجعة وعرض: د. حسين أحمد السرحان

الناشر: ناشيونال ريفيو (Review National)

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

إن هزيمة تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") تتطلب جهدا الكترونيا كبيرا ومراعاة للأمن السيبراني وجهودا عسكرية مكملة لهذا الجهد لتنفيذ مهام خاصة تقود إلى تدمير بنية الاتصالات في المدن التي يسيطر عليها التنظيم في العراق وسوريا، فضلا عن الحاجة إلى قوات برية وضرورة استثمار النزعة العدائية لدى مرشحي الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية ورغبتهم في القضاء على التنظيم.

في خضم سباق الترشيح لانتخابات الرئاسة الأمريكية وعد كل مرشح في حال فوزه بالعمل على هزيمة وسحق وتدمير تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش")، لكن لم يقدم أي منهم اقتراحاً حول الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق ذلك. وربما تعكس النزعة العدائية المستحدثة في القتال، الشعور المتنامي لدى الشعب الأمريكي في التصدي بشكل حاسم لوباء "داعش" حتى لو لزم الأمر تواجد قوات برية على الساحة.

ويتسائل الكاتب أنه في حال عادت الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط بقوة، ماذا ستفعل؟

بالطبع ليس لدى أي أحد معلومات عن هذا الموضوع، لكن في النهاية سينتصر ما يسميه الجنود بـ" الحقيقة على الأرض" على أمنيات وطموحات المرشحين الجمهوريين. فإذا استمر تنظيم "داعش" بالنمو والازدهار وقتل الغربيين في أوطانهم، من المؤكد ستكون ردة الفعل قوية جداً.

ويؤكد الكاتب أن القيام بحملة عسكرية برية ضد تنظيم "داعش" يعتمد على:

أولا: لا يمكن القيام بأي عمل على الأرض مالم تفقد جهود الولايات المتحدة الجوية مصداقيتها بشكل كامل، كما يأمل الكثير من أعضاء البنتاغون أن يصبح تنظيم "داعش" أكثر ضعفاً، وعندها يمكن لبضع أطنان إضافية من القنابل كسر إرادته والسماح للمقاومة السورية وحلفائنا العراقيين بإنهاء المهمة.

ثانياً: لن يتم تنفيذ هجوم بري مالم تشكل الولايات المتحدة تحالفا يضم دولة سنية واحدة على الأقل وعدداً من الدول الأوروبية - ربما فرنسا أو بريطانيا - التي تشعر بتهديد خطر تنظيم "داعش"، ولم يحدث أي شيء على الأرض مالم توافق تركيا على توفير ملاذ آمن وتحتشد قوات التحالف على حدودها الجنوبية.

ثالثاً: لن يحدث أي مما سبق حسب رؤية أوباما مالم ينجح "داعش" في ارتكاب جرائم دموية كبيرة ضد الولايات المتحدة، إلا أن ذلك سيكون أمرا مأساوياً. ومن أجل تجنب أي فرصة للقيام بحملة برية، أوضح أوباما أن مثل هذا التوغل سوف يحتاج إلى مائة شخص وعشرة مليارات دولار شهرياً، لكن الحملة البرية المخطط لها جيداً لاتصل تكلفتها إلى هذا الحد.

لنفترض أن التجاوزات التي يقوم بها تنظيم "داعش" دموية، وتستدعي تشكيل ائتلاف عسكري تقوده الولايات المتحدة - كما هو الحال مع جميع الحملات - فعلى المخططين لهذا التحالف البدء في تحديد كيفية انتهاء هذه الخطة، وبالتالي اعتبار "داعش" هارباً وسالباً للسيادة بعد خسارته الخلافة. وكما هو الحال مع تنظيم "القاعدة" في أيامه الأولى في أفغانستان، يتمتع تنظيم "داعش" بالشرعية التي حصل عليها من خلال سيطرته على الأراضي، كما يقع مركز ثقل التنظيم في مدينة الرقة السورية المعقل الآيديولوجي للمؤسسة الإرهابية، وفي حال حرمانه من المأوى والشرعية لن يختفِ بل سيصبح قوة طليقة كأي قوة عالمية مارقة جُردت من بريق وسحر الخلافة.

ومن وجهة نظر عسكرية بحتة، فإن السيطرة على مدينة الرقة السورية لا تعد تحديًا كبيرًا أو صعباً كما يقول الرئيس أوباما. فالمدينة تتمتع بالاكتفاء الذاتي، ولها حدود جغرافية محددة، كما تستقر على هضبة مكشوفة لا تتعدى مسيرة يوم من الجيب الكردي الذي يشكل شريطًا موازيًا في سوريا على الحدود التركية إلى جنوب المدينة. وبخلاف أغلب مدن الشرق الأوسط، للرقة حدود واضحة كمدينة، حيث يحد ثلثها الجنوبي المجرى الطبيعي لنهر الفرات.

ومن وجهة النظر الأمريكية، يمكن محاصرة المدينة والسيطرة عليها من خلال إقامة طوق حولها، وهذا سيقلل من خطر حرب الشوارع التي سيرحب بها تنظيم "داعش"، وستسمح للمدنيين بالهروب وإيجاد ملاذات آمنة في الخارج، كما سيتمكن القليل من قادة "داعش" من الهروب، بينما سيعمل أغلبهم على محاصرة وقتل كل من ينظم إلى التحالف كما فعل تنظيم القاعدة ضد رجال المارينز في الفلوجة سابقاً.

ويؤكد الكاتب أيضا أن الحملة ضد التنظيم يجب أن تبدأ الكترونياً، حيث ستقوم قوات العمليات الخاصة بشن غارات ومداهمات لقطع كابلات الألياف البصرية وضرب أبراج الخلوي داخل مدينة الرقة، وسوف تتخذ وكالة الأمن القومي الأمريكية والأمن السيبراني "الهيئة المنظمة للاتصالات" التدابير اللازمة لإخفاء وسائل الإعلام الالكترونية التابعة للتنظيم من شبكات الانترنت، والجزء الفاعل من الحملة الإعلامية سيتمثل في نشر أشرطة فيديو تصور الوحشية

التي يمارسها التنظيم بحق المدنيين الأبرياء المحاصرين في المدينة.

كما سيتم قتل عناصر التنظيم من خلال القوة الجوية، حيث يمكن للعشرات من الطائرات المسيرة الحد من حركة التنظيم، وقد تم تنفيذ مئات الغارات الجوية على مواقع "داعش" منذ أن بدأ التحالف بحملته التي امتدت من الجيوب الكردية إلى مدينة الرقة.

ويذكر الكاتب أن القوة المفوضة تتألف من حوالي خمسة ألوية يدعمها لواء المدفعية ومجموعة واحدة من القوات الخاصة مكونة من قوات النخبة من جميع أعضاء التحالف. وقبل أن يبدأ التقدم ستتمكن قوات العمليات الخاصة الأمريكية (سيا، دلتا، رينجرز) من تنفيذ حملة القتل السري من أجل القبض على قادة تنظيم "داعش". وستتألف قوة المناورة ربما من اثنين من الألوية الأمريكية المدرعة، والثلاثة الأخرى فرنسية وبريطانية ولواء واحد من دولة سنية. ومن الناحية العسكرية يُعد مرشحي الأردن أكثر فاعلية، ومن بعدهم مرشحي تركيا، ومن ثم المملكة العربية السعودية، ودول الخليج التي تعد أقل فاعلية. وبهذا يبلغ إجمالي الالتزام الأميركي داخل سوريا حوالي ١٢,٠٠٠.

وعندما يكون حصار التنظيم هو البديل، سيكون الوقت في مصلحة التحالف، لذا فالصبر مهم في هذه المرحلة. كما يمكن للمراقبة من أطراف المدينة أو من خلال الطائرات المسيرة في سماء المنطقة، منع وصول الماء والغذاء إلى مدينة الرقة، وستؤدي الضربات الجوية الدقيقة إلى إسقاط الجسور وتدمير الشوارع.

حوّل تنظيم "داعش" مدينة الرقة إلى حصن، لذلك على التحالف قبل اقتحام المدينة براً تنفيذ ضربات جوية وإسقاط قنابل على الإنفاق والمخابئ والتصدي للمدافعين، وبعد ذلك يمكن أن تتقدم القوات البرية وتراقب الوضع وتستمر هذه العملية أيام عدة من أجل قتل عناصر التنظيم وتجنب وقوع خسائر كبيرة في صفوف قوات التحالف.

قد يتطلب القيام بحملة ضد مدينة الرقة أشهر عدة. وفي حال محاصرة المدينة ستكون النتيجة حتمية، لكن التساؤل الوحيد هو عن الوقت والأرواح التي سيتم خسارتها في هذه الحملة، ولابد أن يعلم التحالف أن المعركة قد وصلت ذروتها منذ محاولة مقاتلي "داعش" المتبقين الانتشار في الصحراء.

وفي حال بلوغ المعركة ذروتها، سوف تعود القوات الغربية إلى بلدانها، وستعمل الجيوش السنية على تطهير المدينة بدعم جوي أمريكي وتتمكن من إحكام سيطرتها عليها لحين انتهاء الحرب الأهلية السورية.

وبالنتيجة، لا يمكن للحملة هزيمة "داعش"، بل سيتحول إلى مجرد تنظيم لا يعرف قرارا، كل همه الصراع من أجل البقاء، لا أن يشكل إرهابا للغرب، وهذا لا يعد انتصاراً، لكنه سيكون ضربة حاسمة تحول خطر التنظيم من كونه تهديدا للعالم إلى مجرد مشكلة أمنية.

وهذا تقريبا ما تطمح إلى تحقيقه أي حملة عسكرية في هذه الحقبة الجديدة من الحروب طويلة الأمد ضد الإسلاميين المتطرفين.

رابط المقال: http://goo.gl/BQR1Sn

رؤية ورسالة وأهداف مركز الدراسات الاستراتيجية

الرؤية

التميّز والريادة الإقليمية والدولية في البحث والتحليل الاستراتيجي.

الرسالة

الإسهام الفاعل في عملية صنع القرار في العراق عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، وتعزيز قدرات التحليل الاستراتيجي وفق معايير تنافسية رفيعة المستوى.

الأهداف

- تطوير الوعي الاستراتيجي لدى العاملين في حلقات القيادة العليا في الدولة؛ لتعزيز قدراتهم في اتخاذ القرار.
- تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها.
- إعداد كوادر علمية عالية المهارة في البحث والتحليل الاستراتيجي.
- بناء جسور التعاون وتبادل المعلومات مع مراكز اتخاذ القرار الحكومي ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية داخل العراق وخارجه.
- إيجاد بيئة أكاديمية عالية الجودة يلتقي فيها خبراء التحليل الاستراتيجي من داخل العراق وخارجه؛ لتطوير مناهج البحث الاستراتيجي وتبادل الخبرات في مختلف القضايا وبما يعزز مسار الأمن والسلم الدوليين.
- إعداد دراسات وبحوث متميزة تسهم في تعزيز مسيرة البحث العلمي الأكاديمي في جامعة كربلاء وبما يحقق لها مرتبة متقدمة في معيار الجودة العالمية.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء